

Distr.: General
20 March 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا وبيرو، بصفتيهما الرئيسيين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار التعاون الوثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي عن اليمن في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩ (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هيوغن

الممثل الدائم

لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غوستافو ميذا - كوادرا

الممثل الدائم

ليبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين بيرس

الممثلة الدائمة

للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود بشأن اليمن في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩

في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في اليمن. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، برفقة خبراء من فريقه وفريق الأمم المتحدة القطري.

وسأل أعضاء المجلس عدة أسئلة عن الكيفية التي يمكن بها زيادة المشاركة المباشرة للمرأة في المحادثات، في أدوار غير الدور الاستشاري للمبعوث الخاص، وفي تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وعن صحة الأخبار عن وضع خريطة طريق أو استراتيجية لتحقيق ذلك، مشيرين إلى أنه لم توفر أي معلومات في هذا الصدد في التقارير التي قدمت إلى المجلس حتى الآن بشأن القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨). وتكرزت الأسئلة الأخرى على الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة لإتاحة فرص كافية للنساء والفتيات للحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات، ومنع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك زواج الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات اللواتي يتعرضن للاحتجاز أو الاعتداء أو الإخفاء.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثّرت في الاجتماع:

- أعرب المبعوث الخاص عن التزامه تجاه المرأة والسلام والأمن وشجب عدم وفاء أي من الوفدين المشاركين في جولات المحادثات في جنيف أو ستوكهولم بالنسبة الدنيا المحددة بـ ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة التي دعا إليها مجلس الأمن والتي تحققت خلال مؤتمر الحوار الوطني النموذجي في عام ٢٠١٣، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق ذلك. ففي ستوكهولم، لم ينضم إلى الوفد الحكومي إلا امرأة واحدة في النهاية.
- اتسم الدور الذي اضطلع به الفريق الاستشاري التقني للمبعوث الخاص المؤلف من ثماني نساء بميزات اختصاصيات في جولة محادثات ستوكهولم بأنه أنشط من الدور الذي اضطلعن به في جنيف، ولكن الطرفين لم يسمحا له بالحضور في القاعة في أثناء المفاوضات الرسمية. وبدلاً من ذلك، أعد الفريق ورقات تقنية مواضيعية وحاول كسب التأكيد والتواصل مع الطرفين في الاجتماعات الثنائية. وتنتمي أغلبية عضوات الفريق الاستشاري التقني أيضاً إلى ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن، وهن جميعاً يقدن مبادرات شعبية وعلى مستوى المجتمع المحلي لبناء السلام في اليمن. وقد تجاهل نص اتفاق ستوكهولم الاعتبارات الجنسانية، ووافق المبعوث الخاص على ضرورة أن يقوم الفريق الاستشاري التقني بتدقيق أي اتفاقات أخرى وتحليلها وإسداء المشورة بشأنها في الجولات المقبلة من المحادثات، وعلى أن يدعم عمل الفريق في المسارات الأخرى بين جولات المحادثات.

- ويسعى مكتب المبعوث الخاص بنشاط إلى كسب التأكيد لتمثيل المرأة في لجنة تعز، التي تهدف إلى استكشاف الخيارات من أجل تخفيف التوتر وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وهو سيواصل العمل على دعم مشاركة المرأة في بناء السلام، والمصالحة وسائر المبادرات الثلاثية المسار، بما في ذلك من خلال "أصوات من اليمن"، وهو مشروع توعوي شامل للجميع لصنع السلام يوفر لليمنيين من جميع الفئات الاجتماعية والمحافظات آلية مستقلة للتواصل وتبادل الآراء بشأن المفاوضات وعملية السلام عموماً، بما في ذلك من خلال بوابة على الإنترنت والاقتراع عن طريق التكنولوجيا الرقمية وخدمة الرسائل القصيرة ومن خلال تحليل المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب حلقات عمل يحضر فيها المشاركون شخصياً.
- يتمثل أحد التحديات الرئيسية في الطابع الاستبعادي للمحادثات على نحو ما يطلبه الطرفان، وهي محادثات لا تشمل الجماعات النسائية وغيرها من القوى السياسية والاجتماعية، وفي أن الجهات الفاعلة العسكرية، وليس الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، تمتلك كل سلطة اتخاذ القرار، بما في ذلك في تنفيذ اتفاق ستوكهولم في الحديدة، اليمن الآن. ومع ذلك، التزم المكتب بإعادة النظر في نجاح مؤتمر الحوار الوطني في عام ٢٠١٣ وإنجازاته وإيجاد طرائق لمشاركة المرأة على نحو مجد في أي عملية انتقالية.
- كانت وحدة المرأة والسلام والأمن في فريق المبعوث الخاص تمول من موارد خارجة عن الميزانية من اليابان حتى وقت قريب، ومن المملكة المتحدة وألمانيا حالياً، ولكن الفريق أدرج هذه الوظائف في طلب الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ الذي قدمه. ويتعاون مكتب المبعوث الخاص مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي عرضت ندب مستشار وهي تواصل دعم أنشطة ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن.
- أشار أحد أعضاء المجلس إلى ما حدث في أثناء مهمته التي امتدت لشهر واحدة لرصد وقف إطلاق النار في الحديدة، حيث أصبر اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت على التحدث مع الطبيبات والممرضات في المرافق الطبية، بعد أن أدرك أنه لم يمنح سوى فرصة التكلم مع الممثلين الذكور فقط خلال الزيارات التي قام بها، وأن التكلم مع النساء وفر له معلومات جديدة. ودُكرت أيضاً الإنجازات التي حققتها رابطة أمهات الأبناء المختطفين، التي تمكنت من التوصل إلى الإفراج عن ٣٣٦ محتجزاً، كمثال على تأثير أصوات النساء ونشاطهن.
- في فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، تقود أربع وكالات الأعمال المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويواجه مراقبو حقوق الإنسان مخاطر عالية وصعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات الأساسية، ولا سيما في الشمال. ولاحظ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أن بعض الأنماط المحددة يشمل العنف الجنسي ضد اللاجئين، والمشردين داخلياً وملتمسي اللجوء وفي مواقع الاحتجاز - المراكز الرسمية وغير الرسمية على السواء - وأعداداً كبيرة من الحالات التي تشمل القصر، وأن المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني لا تزال تعاني من نقص شديد في التمويل.

وأبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، بعض التوصيات التي تقاسمتها خطياً مع أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي. وعلى سبيل المثال:

- ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تدعم مكتب المبعوث الخاص بالطرائق والمقترحات من أجل تعبئة الموارد بهدف تطبيق بعض الأفكار التي قد دعا إليها المجتمع المدني اليمني. وتشمل هذه الأفكار الإصرار على النسبة الدنيا البالغة ٣٠ في المائة كشرط مسبق لأي نشاط تقوده الأمم المتحدة وكأساس لتشكيل أي هيئات تُنشئها الاتفاقات، مثل اللجان المعنية بتخفيف التوتر، والتعويض، وإعادة الإعمار، وتنسيق عمليات إعادة النشر، أو اللجنة للتوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية معالجة الحالة في تعز؛ وتكليف الفريق الاستشاري التقني رسمياً بمهمة استعراض أي مشروع صياغة أو نص ينتج عن أي محادثات؛ وإنشاء وفد مستقل مشترك بين الأطراف يكون جميع أعضائه من النساء؛ ودعم مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة الوطنيين في حوار سياسي يستند إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك في حالة توقف المفاوضات بين الأطراف المتحاربة.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن المشاورات مع القيادات النسائية والمنظمات النسائية بشأن امتثال الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك إعادة نشر القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتبادل الأسرى وتعز إضافة إلى إيصال المساعدة الإنسانية في هذه المناطق.
- ينبغي لبيرو، بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات، والمملكة المتحدة بصفتها الجهة القائمة بالصياغة بشأن اليمن في مجلس الأمن، التواصل مع سائر أعضاء المجلس لإعادة النظر في إمكانية إدراج صياغة أقوى في منتجات المجلس المتعلقة باليمن في المستقبل. ويشمل ذلك تقديم مقترحات لإضافة العنف الجنسي والجنساني بوصفه معياراً قائماً بذاته لفرض الجزاءات، كما هو الحال فيما يتعلق بنظم الجزاءات الأخرى، والدعوة إلى وجود قدرة مخصصة في مجال الجرائم الجنسية في فريق الخبراء المعني باليمن؛ وإدانة جميع الهجمات على الناشطات في مجال حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان وقيام الأمم المتحدة بالإبلاغ عن خططها أو تدخلاتها الرامية إلى حمايتهن أو تمكينهن من الإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بأمنهن بصورة آمنة؛ والإشارة إلى الالتزامات القائمة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة والدعوة إلى وقف نقل الأسلحة إلى الطرفين؛ واعتماد لغة أقوى تشير إلى النسبة الدنيا البالغة ٣٠ في المائة المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني وتشدد على الحاجة إلى اتباع عملية سلام سياسية شاملة للجميع تقوم على التنوع في التمثيل بحسب المنطقة، والسن، والفئة الاجتماعية والجنس وتأخذ المسائل الجنسانية في الاعتبار في الاتفاقات؛ ودعوة الشركاء الدوليين إلى دعم عمل المرأة في مجالي بناء السلام وحل النزاعات على الصعيد المحلي.
- في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن الذي احتتم أعماله مؤخراً، وعقد في جنيف، ينبغي لمجلس الأمن وأعضائه تذكير المجتمع الدولي بإعطاء الأولوية لتمويل الاحتياجات المتعلقة بالعنف الجنسي والاحتياجات الملحة في مجال الصحة الإنجابية للنساء والفتيات اليمنيين باعتبارها تدخلات منقذة للحياة.

واستكمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع هذه المقترحات بتوصيات إضافية تتعلق بولاية المكتب. وبصرف النظر عن الاعتبار المذكورة أعلاه المتعلق بالتغييرات في نظام الجزاءات، ينبغي إدراج أحكام محددة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في الاتفاقات المقبلة، بما في ذلك عدم جواز العفو عن مرتكبي تلك الجرائم، وكجزء من الأعمال المحظورة في تعريف أي وقف لإطلاق النار، وينبغي للأفرقة التي تعمل في رصد وقف إطلاق النار أن تتمتع بالقدرات والخبرات اللازمة في هذا الشأن. وهناك حاجة إلى قيام جميع كيانات الأمم المتحدة المكلفة بولاية للحماية بالدعوة إلى توفير المزيد من الموارد للتمكن من رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في اليمن بفعالية، بما في ذلك الصلة بالاتجار بالأشخاص والتطرف المصحوب بالعنف على النحو المعرب عنه في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع وأعربا عن اعتزامهما متابعة التوصيات التي أثيرت في الاجتماع، ولا سيما طلب المبعوث الخاص فيما يتعلق بالقيام بأعمال دعوة مشتركة بشأن مشاركة المرأة المباشرة في المحادثات تستهدف مختلف الجهات الفاعلة ومن خلال مختلف القنوات.